

من فتاوى

الحبيب

شيخان بن محمد الحبيشي

رحمته الله

إمينة

٢

فأوردنا قال في التقدمة في الدعوى والبيانات في قبل دعوى
 الجبر لم يثبت أنه بغير عرفه يومها بحيث لا يمكن وصوله
 إلى ما عادت الحج من غير بينة ولا يمين أم ومن ثم
 لو قال المستأجر لا جبر حاميت في إحرامك فاسدته
 لم تسمع هذه الدعوى وكذا لو ادعى عليه تأخير إحرامه
 عن المبيقات أو نحوه أمر فتح القدير ٥١

قاعدة إذا جاءك من به وجع النرس فقل له ضع
 أصبعك على نرسك المرجوع فإذا وضعه فقل بسم الله
 سببنا ثم قل له ما اسمك فيقول فلان فقل بسم الله
 سببنا ثم قل له ما اسمك فيقول فلانة فقل بسم الله
 سببنا ويده لبيد الله الرحمن الرحيم إن الله يمسك السموات
 والأرض أن تتزولا لبيد الله الرحمن الرحيم أولم ير الإنسان
 أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين ثم تقول أممك
 لا يا ذن الله تعا فيقول ما شاء من النبي فتقول
 لا يا ذن الله تعا ثم تقول قد أمسكتك لذياد الله تعالى



١١٥
 عدد الأوراق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في السائل إذا دعا فلا
يحب من أمله ورجاه ونصلي ونسلم على نبيك
المختار وعلى آله الأطهار وصحبه الهداة الأبرار
وآلهم الطيبين الطاهرين من لدنك يا ذا الجلال والإكرام
والفضل والاذكركم النبيك والتمس مني الجواب عليها
ولما رأيت حرص المستفيدات فقلت انما الدافع لا
يفيد فكتبت عليها مستعينا بالله على مداينة المصراة
المستقيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
أسر إلى الأول عن خدمة المسلم الكافر في آخر
مسلطنا أو يجوز مطلقا وفي هذا بعض تفصيل وهو المراسلة
والوفاة المباشرة فيه من الأزمته تدخل في غير
الخدمة أهم لا أقول أعلم ان الخدمة لثقل عمل مقسود
وعرفنا عمل بصحبه غالبا علواً ومستقلاً من المخدم ومنزلة
من الخادم من ذلك لا في الإرشاد القاصد لنريد القوائد

نقله عن شيخنا السيد عبد الرحمن بن سليمان
 ثم قال فان ادانت الاستخدام عرفاً اخص من الاستعمال
 الاستعمال أي طلب العمل والاحتياجات الاستخدام
 طلب عمل مع ملازمة شيء والاستعمال طلب العمل
 لا بشرط الملازمة كذا هو في أو بشرط عدمها انتهى قلت
 حيث كانت الاستعمال طلب العمل بشرط الملازمة كان
 بينه وبين الاستخدام عموم وخصوص مطلق فيحطون
 كل استخدام استعمال ولا ينعكس مطلباً وان كانت
 بشرط عدم الملازمة ففهما متباينان لا أحدهما أغنى والآخر
 اخص فتدبر واذا تقررت التمايز بين الاستعمال والاستخدام
 فقد سئل العلامة السماعيلي ابن محمد حشيري عن
 استجار الذهب للمسلم لتبليغ كتاب أو بناء وغيره هل
 يجوز ويستوفيه الذم من المسلم بنفسه أم لا وهل
 فرق بين استخدام في حرفة دينية كمثل كسائمه
 في بيع أو غير دينية فيجوز أم لا فأجاب بقوله أما
 استجار المسلم في تبليغ كتاب أو استجاره في بناء
 فيجوز إلا إذا كان للمسلم فيه ولا امتحان وأما استجار

دليل للمريق والمشي قد امة القها ما لا يحل
يمنع منه المحام والدمي واذا فعلوا ذلك عزروا لما فيه
من امتهاات المسلم واذا لاله وقد قال الله تعالى ولين
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والاسلام
يعلم ولا يعلم عليه انتهى فهو سببا ترها جازم يمنع
ما فيه امتهاات للمسلم وجوانر ما لا امتهاات فيه
وقد عرفت ان الاستخدام يصحبه غالبا علومت
المخدوم ونزله من الخادم بخلاف الاستعمال
وعليه فينبغي الامتصاصات فيها من باب الاستخدام
وبما اتقرب من الفرق بين الاستخدام والاستعمال
يتبين ان احوال المراسلة والوكايل من باب الاستعمال
لا الاستخدام وقد بين السيد عبد الرحمن على ذلك
الفرق ان سقيا امير المؤمنين سيدنا علي ابن
ابن طالب رضي الله عنه وكثر وجهه لذلك
اليهودي من باب الاستعمال لا من باب الاستخدام
قال اخرج احمد من حديث علي رضي الله عنه انه
اجر نفسه من يهودي يسقي له كل دلو يترقى

٨
اسناد جيد رواه ابن ماجه بسند قال فيه ابن
السكيت انه صحيح وله شاهد من حديث ابن عباس
رضي الله عنهما عند ابن ماجه والبيهقي بسنده
حسن عن عكرمة ومما اختلف فيه ان عدد
التهر سبعة عشر ويذكر بعض من باب الاستسقاء
ما ثبت في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان
يرعى النعم على قراة سورة الفاتحة وقال ما مضى بيني والح
وعاما انتهى السؤال الثاني رجل شافني انتقل الى
مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه
وماراه ما في المسجد ومراعات الكفاية الحنفية
واذا سئل عن اسباب انتقاله اجاب ان نيته تفر
الجمع في ذلك المسجد ومراعات الشافعية الذين
يساروا خلفه لكون الاثمة السابقة لا يراعت
ولا يجتنب الا حادوا القراءة وخطبة الجمعة احسانا
عاما على الوجه الاثم لثقل السنن الاخرى من النبا
المسالمة وزعماء طائفة الحاجة والاضطرار الى ما يثبت
من الاجرة من جملة اسباب الانتقال فما حكم الانتقال

المذكور والجمال ما ذكره صاحب الحكم الاقتداء به الوقت
والخالف في المذهب انتهى الجواب اعلم ان المذهب
في مذهبنا جواز الانتقال من مذهب الامم مذهب
ولو بالتشهي قال ابن الجبال في فتح المجيد اعلم
ان الامم عند المتأخرين كالشيخ ابن حجر وغيره
انه يجوز الانتقال من مذهب الامم مذهب المذاهب
المؤدونة ولو بمجرد التشهي سواء ^{انتقل} واما او في
بعض الحوادث وان اقتصروا على عمل بخلافه ما
لم يلزم منه التلويح انتهى وقد بسط الامام
الميرزا علي الطالبي على الانتقال في رسالته بحمد
المذاهب فقال فيها فصل في الانتقال من مذهب
الى مذهب هو اجابته كما جزم به الرافعي واتباعه
الترويض قال في الروضة اذا جازت المذاهب
فما يجوز للمقلدات ينتقل من مذهب الى مذهب
ان قلنا يلزم من الاجتهاد في طلب العلم وغلب
على الناس ان الثاني اعلم ينبغي ان يجوز بل يجب
وان خيرا لا فينبغي ان يجوز مطلقا على القول

في القبلة هذا اياماً وهذا اياماً انتهى ثم قسم
السيوطي حال الانتقال الاقسام وهو اختياره فقال
ما ملخصه الاول ان يكون العامل له امر ديني
كحصول وضيقه او مرتبة فحكمها بما احرازه فليس
لان الامور يتقادم ما ومذاهب الان الاول ان يحل
عاماً من ليس له من مذهب امامه سوى الاسم
كشأنه فلي او حنفية فهذا امر في الانتقال حق لا يصل
الى حد التحريم لانه الى الان عاصي لامر مذهب له فهو
مستأنف مذهباً حديداً ثانيهما ان يكون فقيهاً في
مذهبه ويريد الانتقال لهذا الفرع فهذا امر
شديد قال وعندني انه يصل الى حد التحريم لانه
تلاعب بالاحكام الشرعية المجدد غرضه الدخول
الى المال الثاني ان يكون الانتقال لفرع ديني وله
صورتان الاول ان يحل فقيهاً في مذهب مذهب وقد
ترجح عند المذهب الاخر فهذا يجب عليه الانتقال
او يجوز والثانية ان يكون عامراً من الفقه وقد
اشتهر مذهب مذهب فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب
غيره لا عليه سرياً اذراكه بحيث يرتجى التقلد

وهو واجب يجب عليه الانتقال قطعاً الحال الثالث
 ان يكون الافتراض دينياً ولا دينياً بل يجب دعوت
 القصد فهو الجواز للعاج ويحظره او يمنع على
 الفقيه انتهى اذ تقر به فلا يلزم على الانتقال
 في صورت السؤال وصور الاحكام تختلف باختلاف
 نياتها وانما الاعمال بالنيات ولكلام ما نوي
 والله اعلم السوال الثالث في الجواب عن السوال
 في وقتنا هذا التي لا يحل ديوحه فيها ما ثلث
 بحواله بربالات على ربابي او العكس فصل فيها
 شوب الربا او يخرجها منه عدم الايجاب او القبول
 اولها احد يخرجها عنه انتهى الجواب الجواب
 المدح كونه قد عم الابتلاء بها في هذا الزمان ولا يكاد
 يسلم منها التجار الامه وهم ولا يخفوا من
 فواعد المذهب قاضيه بتخريمها والحيل التي
 يفتقد الوصول الا بعد من التخنم لا الكثير لا سيما اذا
 كانت المعاملة مع كافر وحينئذ فلا يخلف من
 هذه الورقة الى القول بان المعاملة اذا صدرت

من غير عقد كان استلاء كل من الشئ
على مال الآخر باب اخذ مال الفقير بالرضا وهذا
القول نقله السيد بوبكه ابي القاسم عن ابي عاب
لابن حجر وعبارته قول المذاهب في باب البيع شرط
الايجاب كنهته وما كنتك تشبهه فلا تعطى المعاطاة
وقيل تكفي في المحقرات كطلح خبز وشافة بقل وقيل
فيما بعد ذلك الناس بيضا واختاره المصنف قال ابن حجر
في الايجاب في مثل هذا الموطون من الايجاب والاياب
ان تقول السلام عليه مفروض فيمن لم يعلم او يظنه
رضا الماخوذ منه ولو لا يدل اما من علم او ظن رضاء
الماخوذ منه فلا يثبت فيه خلاف المعاطاة
لانهم اذا جوزوا له الاخذ عند بدله لشيء اولالات
الدار ثم ليس على عوض ولا عدمه بل على طيب الرضا
فحديث وجد عمل به وحينئذ لا يمتنع من باب البيع
ايضا عنه بل منه بان الرضا بهما وصل اليه وعجيب
من الاية فكيف اغفلوا التنبيه على ما ذكرته وطائفة
وطائفة الى مكنونه معاومة في غير هذا المحال انتهى

والله اعلم . . . وهذه فائدة عزيزة جدا ينبغي ان
يعلمها ويعرف قدرها وكيف وهذه النص من هذا اليوم
ولم يتوانوا ما اطلعت الناس عليه من المعاملة السابقة
في معاملة المبتدعة التي كانت بينهما ما يتفرع في سلكه
من التفرع لولا ان كانت المعاملة بيعة فالمدى الذي جعل
الامر بيعة كما هو قضية قوله تعالى يريد الله بكم
اليسر وقوله نبيه صلى الله عليه وسلم يفتت بالحنيفة
السمحة هذا وظلت الرضا في تلك المعاملات الحاصلة
بصيرفة المعاملة مما لا يبرئ في حصوله حتى في تلك
المعاملات مما اختير عن جماعه كما مر انعقاد بالمعاملة
فاعلم ذلك واستفدة انتص كل السيد فقلته من
حميد القاضي العلامة محمد بن محسن السبهي
قال من خط شيخ الاسلام عالم الدين السيد
عبد الرحمان بن سليمان رحمه الله تعالى انتهى
المسئلة الرابع عن اللعب المردوخا الان بالفتوة
هل هو حلال الا وحده امر وما وجه حله او حرمة انتهى
اعلم ايها العبد المذنب لا اعرف حقيقة وقد
امرني اصحابنا بان اللعب بالنرد حرام وعلاوة
ان هذه الخدرة والتخمين المؤدية الى غايت
الدمامة بخلاف التشطرنج فانها جائز مع الكرامة

لان معتقده الحساب الدقيق والفكر الصحيح
من التدبير قال في التفتة قال الراجح
حاصله ويقاس بها كل ما في معناها من انواع
المرافق ما معتقده الحساب والفكر كالمقتله حقه
وخلوها تنتقل منها واليهما حصن بالحساب لا بحرمة ومحا
في المنقلبه اذا لم يكن حسابا تابعا لما خرجت البلاء
الايجاب والحرمة وكل ما معتقده التخمين بحسب وجه
القسم الثاني كسائر السبكي والراجح في
البلاء عمن يرمي بها وينظر للوجه اليثبت
مقتضاها الذي اطلعوا عليه ومن عزم انه يحتاج الى
فطر فلم يعرف حقيقته بوجهه اذ ليس فيه غير ما
ذكرنا انتهى واذا نظر هذا فآيب القسمين ان
فيه اللعب المذمور ^{كجعله} سلطانا او حرمة وهذا حيث لم
يشترط في لهبه مال من الجانبين والحق هو قمار محرم مطلقا
وما قالوا في لعب الشطرنج واللوازم المستثناة
الخامس في من اوصا وصية محبة واذا نبتجى النفا
لمن اراد ان يحج عنه او يفتق او يتصدت او يفتحي عنه

اذنا مستر افعل هذا الاذن صحيح ويكفون ومبينة
بالتسليم تحتها الاذن وفيه من الجمع وما بعده اتم
ولا فرض ان الاخوات المذكرة قد خرجت من الاسلام فشرها
ان يتناول عن عنه مجانا من اراد الاحسان اليه من قريب
ومع بالجمع والعنف والمصدق فان قلتم: انما الاذن في
النسب بالموذون فيه عنه فاعتق عنه بعض قرابته فيه
اعتق ابصر لفظ الاعتناق فلمن يكفون ولا العتق والوكلاء
حي موروث والميت قد خرج بالموث عن اهلوية التمسك
بملايك العتق بعيد امدوم من مللق التصرف
والشرف الشرع اليه انتهي الجواب الوصية
الذميمة في صحة وتخصها الاذن فيها شرط فاعلم
عن النبي الاذن منه كالتصحية ويصح التطوع لانهم
من الاذن من الميث بان ييوس بها ولم يقيدوا
في الميث بكفون الا يميز المولى فصدق بها اذا
او يميز بان يتطوع فيها بذالك من اراد ويصدق
بأنه يميز الا يميز انه فعليه باذن الميث لان العام
تفاوتا في كل فرد فردا مطابقة وعبارة متخ

الوهاب ولا تضحية لاحد عن آخر بفيراذنه ولو كان هيا
 ضماير العباد في خلاف ما اذا اذنت له كالكرامة وصورة نجا مايت
 ان يوصي بها انفسهم وقول السائل واذا اقامت بصفة القبرع بالمادوس
 فانه عندنا عتق عنه بعض مزاياه رقبته بغير لفظ الاعتراف فانه
 يكاد والاعتراف المخرج راديه ان كان العتق قد اتم ذمة الميت
 بحرقه بخله واو من خيرة ولا واثق ان يعتق عنه ولو من ماله وان
 لم يوصي به لانه نافي شرعا ويكف الوكيل للميت مطلقا
 ثم يجمع لورثته اما الاجنبي فانه يمتنع عنه القتل
 مطلقا وعبارت عتق الجواد ويؤدى عنه كذا
 مرتبه ومخير ما يعتاق او غيره اى يؤدى بها الوكيل
 واو من ماله لانه نافي شرعا لاجنبي ولا يؤدى
 عنه عتق تخيير لما ياتى بخلاف غير العتق مطلقا
 والعتق في المرتبه فله ادا او على ما في اصل الرواية
 في الايهات واعتمده الاستوى ولكن المعتقد بها
 بينه ثم ما في المنهاج على المحرم امتناع العتق من
 الاجنبي مطلقا وكلام اصل الرواية منه مبني على ثلث
 المنع في المخير بمسؤوله التكفير بغير اعتناق والمعتقد
 في التبايل انما هو اجتماع بعد العباد عن المناب

[illegible]

الى ابنه / ثم اخذها اللات بما يقع في يده في بعض
الجماعات / ثم انهم يسلون على شجرة على حدتها وصل
رأسها وان جعلت المرأة شعرها على رأسها مفرقة
غير وصول بشعر رأسها هل يسمى وصلًا أو لا انتهى
البرهان قال ابن حجر في المنعم القويم وحسن عليها وصل
شعرها بشعر نجس أو بشعر آدمي مطلقًا وعذب باللات
على الخليفة والحز ووجهة والاهل ووسطة بغير اذن حليها
انتهى والزعل صلته بما اذا جعلته على رأسها
مفرقة النفسه من غير وصل بشعرها عليها هو ظاهر
مدامع المذهب وقد ساق الحافظ ابن حجر
المذاهب في داله في فتح الباري عن ملامه
على حديث معاوية لما تناول قصه من شعر كانت
بيد خنثى وقال ابن عسكرو عظم سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ويقول
انها ما انت بفراة اسرائيل حين اتخذ هذه نسوة
وفج روية فاداه عندهم من الزور وفج
احمر الاوهده من الروي قال قتادة يعني ما يكثر

النسب السبعون من الخرق قال في الفتح وهذا
المديونة حجة لاجلهم في منع وصل الشعر بشئ
اخر وان سئلوا ام لا ويؤيد ذلك حديث جابر
بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تسلك
البركة بشعرها شيئا اخر جده مسام وذهب البيت
ونقله ابو عبيد عن كثير من الفقهاء ان الامتناع من ذلك
وصل الشعر بالشعر واما اذا وصلت شعرها بشئ
الشعر في خرقه او غير ما فلا يدخل في النهي والخبر
ابو دارود بسند صحيح عن سعيد ابن جبير قال
لا بأس بالقرا مل و به قال احمد والقرا مل جمع قول
بفتح القاف وسكون الراء نبت طويل الفروع ليف
والله اذ به هنا خيوطا من حري او صوف يمل
منها بترسل به المرأة شعرها وفصل بعضهم بين ما
اذا ملان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستوي
بعضه مع الشعر بحيث يظن انه من الشعر ومن
ما اذا ملان فلا يمنع الاول قوم فقط لما فيه
من التدليس وهو قوي ومنهم من اجاب ^ن

[illegible]

وهنا على ثلاثة طرق فمنهم من قال قولان ومنهم من
قال اقله يوم قولاً واحداً وانما قال يوم وليلة
وذلك ان ثبتت عنده اليوم واحد فاما ثبتت عند
اليوم جمع اليه ومنهم من قال هو يوم وليلة قولاً واحداً
واحد او هو الصحيح واكثر الحجة خمسة عشر يوماً
وياء قال احمد في احد الروايتين وروى عن
علي رضي الله عنه وقال ابو حنيفة والثوري
اكثر عشرة ايام وقال سعيد بن جبير اكثر
ثلاث عشرة يوماً وروى عن مالك ثلاث روايات
احدنا مطروقا والثاني لا احد لاكثر والثالث
اكثر سبعة عشر يوماً فري وليس لاكثر الظاهر
حدا بالاختلاف واما اقله فاختلف العلماء فيه فذهب
النسائي ان اقله خمسة عشر يوماً عبد الملك الماحشون
اقله خمسة ايام وقال احمد اقله ثلاثة ايام وقال
محمد بن اسمعيل اقله سبع عشر يوماً وقال بعضهم اقله
عشر ايام وقال بعضهم اقله ثمانية ايام انتهى من
البيان اهـ الحقيق شيخنا بن محمد الحبشي داعيا

المرئيل المراثيات ملا البائعات ذالعه فدعوت بظلال
لا يراه من اء قاع الافادات اثن البيان بنوع تصريف
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين سئل
العلامة الجليل محمد بن عبد القادر الاهدك بسو
ما صله عن امرائه عاداتها ان تحيض اول كل شهر
ايام وقد يزيد يوم او ينقص يوم وتعلم بقية الشهر
انها بعد ذلك صارت تراق الدم ثمانية ايام وقد ترو
ان ينقص يوم ما وتمتكت نحو تسعة ايام ملاحظة ثم
حدث دم اخر من الاول في الصفة فيما بين
حينها وهل تكون ممتادة ام لا فيدوننا فاجاب
بقوله الحمد لله قال في المنهاج مع شيء من التحفة
لست الحيض وهو ما بعد التسع اقله فاكثروا
يعبر ان يجاوز الدم اكثر ولم يكن بقي عليها
ما هو في سائله جيب على اي صفة كانت اما اذا
بقي عليها بقية طهر كان رات ثلاثة دما ثم اثني
عشرة رات ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخر
والاخير دم فساد وخرج بانقطع والواستمر فان

صارت مبتدأة فقير مميز أو معنادة غلت بمادتها
كما قالوا فيها لو رأت خمستا المهودة أول الشهر
ثم نفا أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة
من أول الوايد ظهر ثم تخيفت خمسة أيام منه لا
يستمر دورها عشرين انتهى قال ابن قاسم على قوله
الثلاثة الأخيرة دم فساد وانظر لو كان الدم
يخرج بعد النقاسة مثلا فهل يجعل الزايد على تكملة الشهر
حيث لا يبعد أن يجعل انتهى قال علي الشيرازي
قوله لا يبعد أن يجعل ظاهرا أنه لا فرق بين المبتدأة
والمعتادة لكن فيما تقدم من قول ابن حجر
لو قالوا فيها لو رأت خمستا المهودة أول الشهر
يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة وإن المبتدأة تخيف
يوم أو ليلة من أول الشهر انتهى وقال في فتح لا
الحواد وعام ما تنصحه أن ما تراه المبتدأة والمعتادة
في زمن الحين حيث لا يمكن محله أن لم يبقا عليها بنية
المرء والاطكان مرات ثلاثة دما ثم انقطع فتلاشه
الأخيرة دم فساد لا حيض ذكره في المجمع انتهى

ومثله في النماحية وقال فيها الانوار واذا برات
 اربعة وثلاثون وثمانون وثمانون وانقطع على خمسة عشر
 فيما درخا فالنفا المتخالف بشر طيف احدها ان يه
 محتوينا بدمين في الخمسة عشر فلوريات يومًا
 دما واخر نقا الى الثالث عشر ولم تترالدم في
 الخامس عشر فالخامس عشر والرابع عشر طهر وانوار
 في الخامس عشر نقا فالصلح حيف فلوريات يومًا
 وليلة دما واربع عشر نقا والسادس عشر دما
 مايا مع النقا طهر والسادس عشر مع فساد لانه
 تسليمة النقا وهي الاربعة عشر الثاني ان تبلغ
 الدما على تفرقها قدر اقل الحيف وان لم يبلغ صلح طهر
 اقل الحيف والا فلا حيف لها انتهى المقصود لا
 ومثله في الخفلة والنهاية وغيرهما واذا تقر
 ما فيقال اذا برت ثمانية الايام التي بعده
 ايام دما ثم تسعة نقا ثم ثمانية دما وهكذا
 ما في الخفلة الثمانية الاولى وطهرها التسعة

النقاوي يكمل بستة من الثمانية الايام التي يتبعها
او لا يكون اقل الطهر دون خمسة عشر يوما واذا
سلكه ستة بقيت من الثمانية يومان فهما حيض
مبتدأ على ما استقر به ابن قاسم وهو ظاهر اذا لم يقسم
مقتضى الطهارة مع فساد او اما تفصيل على الشبر لم ينس
فغير وجب له فتأمل فاذا امرأت بعد تسعة ايام نقا
ثم جمع الدم فهذا النقا حيض لا احتوش بدمين يومين
في الخمسة عشر وقد تقررات النقا كذلك يكون
حيضا واذا حكمنا بطهره حيضا ورات بعد ثمانية
ايام وما فاسد منها محكوم بكونها حيضا وامر
استحاضه لانه صدق ان الدم غير اشتر الحيف
لحكمنا على النقا بكونه حيضا فاذا امرأت بعد تسعة
ايام نقا ثم ثمانية وما فالستة ويومان من اول
الثمانية تمام الطهر والستة الباقية من الثمانية
حيض وهكذا وهذا الحكم محله عند الانقطاع فلو فرض
ان صورت المسئلة انها رات ثمانية ايام دمًا ثم تسعة
نقا ثم عاد الدم واستمر فهي نظير المصورة المدة كونه

الدخول عليها سبعة ايام و ليلة الثامن يلبسوها
الحمار و ليل و يحملونها كالمعروس و يعتقدون
ان الجن يبدخل عليها تلك الليلة و سبب مع الزوج
عن الدخول الخوف من غير الجن عليها مع ما
ينصل بهذه المنكرات من اجتماع النساء و الرجال
واذهاب الحلال و المال بها ذكره السائل بسائر الله
غواييده فهدى كلامها لا يرضى بها اهل المعرفة
والدين و يجب ان ينصروها من كثافة المسلمين
حنس و قضا لا مراء و سلاطين و اما حكم الذبيحة
فهدى ان كانت بقصد تعليم الجاهل فهدى ميتة
حرام لا تجوز الا كل منها كما التبر لم تدفن
او ذكاهما كافر من غير اهل البيت و هذا هو
المعروف من حال اهل النار لله و لدفع انفس الجاهل
فهدى حلال و الحسن قد عرفت ان هذا المعنى لا
بالاختصاص و بعيد عن عقيدتهم لانهم يجعلون
الجن في حال كما يريد مرض و يشفيهم بالله

منه و هو في يومها جاء به رسول الله من الهداه بخدبون
رسول الله في ظله و اعي من قلب ينقلب في الله
جود و هو في يومها جاء به رسول الله من الهداه بخدبون
و عنده من ماله و اعز من ماله و حقا عهد و ختمته ام
منه و هو في يومها جاء به رسول الله من الهداه بخدبون
مع الاخر نبح الى اياه في هذا الزمان بغير صيغة =
شرعية اصل و هو ان التاجر اذا اراد ان يسال مال
له ان يلد اخر من على طريق يطلع ماله في احد البور
التي تذهب الى تلك البلاد المطلوب ان يسال المال اليها
فاذا بلغ التاجر ماله وسلم نورا على المال واخذ ورقة
من قيمان البابور و وصول المال اليه في البابور و مقدس
و منه ثم اذا كان موجودا احد الفرع و عرض البابور
عليه ورقة صاحب البابور و سلم له على المال المقدس
ثم ما على مائة ربيعة خمس مائة بقدر المال الذي
ملكه في سام له الا في نجي و ورقة بعل ماله متظمنة =
يسال في الفرع ضمنانه المال عليه ١٢ اذا غرق في البحر
هو عليه ثمنه بقدر ما هو محرق في و ورقة قيمان البابور

وسمعت هذه المماثلة بيده ثم انه يوجد فخر في
 اخراجه المحتاج الناجر المذخور شمت ماله الذئب
 ارسله مقدما فبعض ورقلة الا فرنجي المتضمنه
 الضمان للمال فعند ما يراها يقدم للناجر شمت
 ماله وبحوله الناجر على طريقه الذئب يستلمه
 بتلك البلدة الاخرى ان سلم الورقة المتضمنة
 لضمان الا فرنجي ذالك من الا فرنجي الاول الذئب
 سلم الورقة المتضمنة لضمان المال بلفتهم مهمل
 الحاله هذه اذا جرت هذه المماثلة منام اهل حرب
 او مؤمنين من غير الفاظ شرعية اصلًا تصورت من
 قبيل البواعظ نا شيا من حقهم محاشا برضاهم وبحوز
 اخذها ام لا يجوز اخذها اصلًا اغتونا ما جوبت
 مع الله بكم المسامحة قلت وبه القوة والحول ان
 هذه المماثلة هي من حوادث الزمن الاخير ولما ارى
 من اعلم عليهما من ائمتنا الشافعية في كتبهم المتأخر
 من الامم ومن حيث ان الباع قسير والمقام خطية
 في كتابات مدت عن الجواب وصاحب السؤال يلاحظ

وان في الخطاب ويطلب ببيان حكم الله تعالى
في احوالهم اريد ان اسامعه فافتحت ذلك
محرر يا فيها هذا الصبح هذا في استخراجها من
في الام الاية تسمى بانها فان اول ما وقفت على
سلام في ذلك الحاشية محقق السادة الحاشية
الحاشية الامام العلامة بن عابد بن في حاشية
على الدرر حيث قال في فصل في استيذان الكافر
بعد السلام في ذلك ما نصه وبما قرنا به يظهر
جواب ما سئل عنه في زمانه وهو ان جرت
العادة ان التجار اذا استأجروا من حربي
في دفعوا له اجرتهم ويدفعون ايضا معلوما للرجل
حربي ما يقيم في بلدته ويسمى ذلك سويك على
الاسماء ما في المال الذي في الامر يجب بحرق
وعق او قتل او غير ذلك فذاك الرجل ضامن له
في ان ما يأخذ منهم واهو سبيل عنه مستامن
في ان ما يقيم في بلاد السواحل الاسلاميه باذن
السلطان في قبض من التجار مال السويك واذا

هلك من ماله في البحر شيء يؤذي ذاك
 المستامن للتاجر بدله تمام ما والذهب
 يظهر لحياته لا يجل لنا جراً أخذ بدل المال
 من ماله لأن هذا التز من مال يلتزم انتهي فلا
 يجل أخذ ماله بقدر فاسد أي هذا الحكم مع
 المستامن في دار الحرب فإن له أخذ ماله برضاهم
 ولو برياً وقماراً لأن ماله مباح لنا إلا إذا فقد
 حراماً وما أخذ برضاهم ليس غدر من المستامن
 بخلاف المستامن منهم في دارنا لأن دارنا محل
 الأحكام الشرعية فلا يجل لمسلم في دارنا أن
 يعقده مع المستامن إلا ما يجل من العقود مع المسلمين
 ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا يلزم شرعاً وإن جرت
 به عادة كالذهب يؤخذ من زوار بيت المقدس
 أو ما نقله عن حاشية الدرر ابن عابد بيت
 إلى الحكم على عدت هله هي الأذن دار حرب لا يستلزم
 عليها أو باقية دار إسلام على أصلها نص في شرح
 الدرر دار الإسلام تصير دار حرب مثلاً =

امور باجراء احكام الشريعة وبتصاها بامور
 الحرب ولا يعد البحر فاصلاً بل قال تقدم ان بحر البحر
 المانع ملحق بدار الحرب والشرع الثالث ان لا
 يبق فيها مسلم او ثمة امناً بالامان الا واعي نفسه
 اي الامان الذي كان ثابتاً قبل الاستيلاء
 المتأخر للمسلم باسلامه ولذا هي بعقد الذمة
 او بتوضيح من حاشيتنا لابن عابدين ولا شك
 ان هذه الشرع ما قد وجد في عدت فهي الحرب
 عند السادة الحنفية يجوز للمسلم فيها اخذ ما لم
 يرضاهم ولو برياً او قهاراً ^{انقلاً} تقدم نقلنا عن العلامة
 ابن عابدين اما عند الام الشافعي فلا تصير دار
 الاسلام دار حرب مطلقاً اي سواء غلب عليها
 الكفار ام لا منقولاً للمسلمين منها ام لا كما في باب
 الجهاد من شرح المنهاج للامام ابن حجر هذا ما
 عند السادة الحنفية اما حكم السؤال على مذهب
 السادة الشافعية فالذي ظهر لي من كلام

نقلنا

فقها يئونه اذا لم تجز هذه الالتزامات من الامور
 او صبيغ فاسدة في الشرع ولا يتلفها بشي من ماله
 ذالك اهل بمجر او لا ف تتضمن ذالك الالتزام
 عنا وجه رضا واختيار فلا باس بقبوله من كافر
 او مسلم وما اظنت احدا يخالف في جواز قبوله
 كثير وقد نبه العلامة ابن حجر في الايعاب
 في باب البيع عند القول بجواز المعاطاة حيث قال
 ولي ان تقول السلام ~~في~~ جيبه مفرضة فيه
 لم يعلم او يظن رضا الماخوذ منه ولو لا بدل اماء
 علم او ظن رضا فلا يقال فيه خلاف المعاطاة لانه
 اذا جواز العلم الاخذ من ماله مجازا مع علم المينا
 او ظنه فلان يجوز الاخذ عند بدل الشيء ولا
 الباس ليس على عوض ولا على عدمه بل على قدر
 الرضاء فحيث وجد عمل به وجب لا يثبت
 من باب البيع لتعذر بل من باب ظن الرضاء
 وصل اليه وعجبه من الاثمة طيف اغفلوا
 عن ما ذكرته وكانهم وصلوا الى سكونه معلوم

اه كلامه الا يعاب ويخذل ما يؤخذ في
صورت السائل لا يكتون من باب الضمان ولا
عدمه بل من باب اخذ الرضا والاختيار والله
سبحانه اعلم انتم من فتاوى سيدى الام
الامام علوى بن احمد السقاف
يجاب السيد المذکور عن السؤال الجب
النعش جواباً ثانياً بقوله سبحانه لا علم لنا
الا ما علمتنا انك انت العالم الحكيم الجليل
هداية للسواب بربط المصانف ونحوها على الجنازة
لا يمنع صحة الصلاة على الميت سواء في المسجد
او خارجه بل لو كان في المسجد في صندوق
مسمر عليه صحت الصلاة عليه بخلاف خارج
المسجد فيمنع التسمير وقد تقدم من البيات بالنقل
فاقول قال العلامة الجليل والعلامة الجليل
على شرح المذهب نقل عن العلامة الشيرازي
نقل عن ابن قاسم على شرح المذهب نقل عن الجمل
الرواية انه اذا كان الميت في مسجده مسمر
عليه لا تصح الصلاة عليه كما لو كان الامام في



نُزُوءَةُ الْعِيدِ رُفْسُ الْعَلَمِيَّةِ

مَكُونَةُ آلِ أَبِي عَلَوِي بَتْرِيم